

الذاكرة ومسألة بناء الثقة في العلاقات الجزائرية الفرنسية

Memory and the issue of building trust in Algerian –French relations

واري عبد الكريم¹¹جامعة الجزائر 3، Abdelkrim.ouari@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2025/11/30

تاريخ القبول: 2025/12/29

تاريخ النشر: 2026/04/15

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة الدور الذي تلعبه مسألة الذاكرة في التأثير على مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية مع إبراز الآليات التي تم تبنيها لبناء الثقة بين الطرفين، انطلاقاً من الميراث الاستعماري الثقيل الذي خلفته المؤسسة الاستعمارية في الجزائر طيلة 132 سنة، في إطار العلاقات الدولية تلعب الذاكرة التاريخية الجماعية بين فرنسا والجزائر دوراً هاماً في بناء الثقة فيما بينهما، وتطرح مشاكل معقدة بالمصالحة والتعايش. إن دراسة هذه الذاكرة كعامل مؤثر على الثقة مهمة جداً، ليس فقط لفهم العلاقات الماضية ولكن أيضاً للتفكير في المستقبل. وتظهر الأدبيات حول هذا الموضوع جوانب مختلفة من الذاكرة المشتركة والمتضاربة بين الجزائر وفرنسا، فعلى الرغم من المصالح المشتركة بين البلدين، إلا أن العلاقة بينهما في تأزم مستمر.

كلمات مفتاحية: الذاكرة، بناء الثقة، التاريخ الاستعماري، لجنة الذاكرة، الاعتراف، الاعتذار.

Abstract:

This research paper aims to study the role played by the issue of memory in influencing the course of Algerian-French relations, with while highlighting the mechanisms adopted to build trust between the two parties, based on the heavy colonial legacy left behind by the colonial tragedy in Algeria over 132 years. In the context of international relations, historical collective memory between French and Algeria plays a significant role in building trust and poses complex problems of reconciliation and coexistence.

Studying this memory as a factor influencing trust is very important, not only to understand past relations but also to think about the future. The literature on this subject shows different aspects of shared and conflicting memories between Algeria and France. Despite the common interests between the two countries, the relationship is in a continuing crisis.

Keywords: memory, building trust, colonial history, memory committee, recognition, apology.

المؤلف المرسل: عبد الكريم واري، Abdelkrim.ouari@univ-biskra.dz

مقدمة:

إن مسألة الذاكرة في العلاقات الأوروبية-متوسطية، لاسيما بين الجزائر وفرنسا موضوع يثير الكثير من الشغف والنقاش، وتستند هذه الذاكرة المعقدة إلى أحداث تاريخية هامة لاسيما في الفترة الإستعمارية وحرب التحرير، وتوضح هذه الأحداث التي غالبا ما يتم إحيائها في الخطاب السياسي المعاصر مدى تأثير الذاكرة الجماعية على التطورات والعلاقات بين البلدين.

فذاكرة الإستعمار التي ينظر إليها الجزائريون والفرنسيون بشكل مختلف، تخلق أرضية خصبة للنقاشات حول الهوية والتاريخ، ووضع العلاقات بين المجتمعين في مرحلة ما بعد الإستعمار، ولا تكشف دراسة هذه القضية عن جراح الماضي فحسب بل تكشف أيضا عن سبل مد جسور بناء الثقة والمصالحة التي لم تستكشف بعد، وفي سياق هذه العلاقات المعقدة من الضروري النظر في الطريقة التي يتم بها تناول قضايا الذاكرة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

ففي فرنسا لطالما أغلقت ذاكرة حرب الجزائر أو تم التقليل من شأنها في البرامج التعليمية، مما ساهم في شكل من أشكال الإدانة الجماعية، وعلى العكس من ذلك في الجزائر يركز تدريس هذه الفترة على النضال من أجل الإستقلال والمقاومة ضد الإضطهاد الإستعماري.

هذا التباين في السرد التذكاري يعقد التبادل والحوار بين الثقافات حول الماضي، لذا فإن الإعتراف بالروايات التاريخية المختلفة وإدماجها في حوار بناء أمر ضروري، إذا أردنا إقامة علاقات قائمة على التفاهم المتبادل وبالتالي إستبعاد أي تصريحات قد تزيد من حجم الفجوة والتباعد بين الطرفين.

- مشكلة البحث:

تسعى مشكلة البحث إلى دراسة كيفية تأثير الأحداث التاريخية على الثقة والعلاقات بين الجزائر وفرنسا، وتسلط الضوء على القضايا المتعلقة بتمثيلات الذاكرة وتأثيرها على المصالحة، ولمعالجة هذه المشكلة جمع بيانات نوعية من خلال المقابلات وتحليل الخطاب ودراسات الحالة حول تصورات الذاكرة لدى الشعبين. ويتناول هذا الموضوع الدور المهم للذاكرة الجماعية في بناء الثقة وإصلاح العلاقات بين

الجزائر وفرنسا، مع التركيز على ذكريات الأحداث التاريخية المشتركة على التصور والمصالحة بين البلدين، من خلال منهجية نوعية مع وتحليلات للخطاب ودراسة الحالات، تظهر الدراسة أن الذكريات الإيجابية والسلبية للصراعات الماضية مهمة لبناء الثقة بين المجتمعات. وتظهر النتائج أن الروايات التذكارية عندما يتم تفسيرها معا، يمكن أن تساعد في إجراء حوار بناء، وتأسيسا على ذلك فإننا نطرح الاشكالية التالية:

هل يمكن أن تشكل الذاكرة حيزا لبناء الثقة أو عائقا أمامها في العلاقات الجزائرية الفرنسية؟

-التساؤلات الفرعية:

-ما أهمية الذاكرة في تحديد مكونات الخطاب السياسي لدى النخب الحاكمة الجزائرية والفرنسية؟

-ما هي المبادرات التي قامت بها الدولتين لمعالجة هذا الإرث؟

-ما حدود الاعتراف الفرنسي في هذا الملف؟

-هل يمكن أن تشكل الخطوات والآليات المنهجية لمعالجة الملف حيزا حقيقيا لبناء الثقة المستدامة؟

لقد حاولنا الإجابة على ما سبق من تساؤلات من خلال التركيز على دوافع الإهتمام العلمي، بقضايا الذاكرة التي أصبحت تحتل حيزا كبيرا لدى الأكاديميين وصناع القرار ومناقشات الوسائل الإعلامية، وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية للدراسة وتساؤلاتها الفرعية يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي:

- العمل على إبراز العلاقة الموجودة بين قضايا الذاكرة ومسألة بناء الثقة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، وسيتم تناول الموضوع من خلال اعتماد مقارنة تاريخية- سياسية أساسها هو دراسة الممارسات الرمزية والمؤسسية في إدارة ومعالجة قضايا الذاكرة.

- كون موضوع الذاكرة كأداة لبناء الثقة أهمية بالغة كونه موضوعا لا يقتصر على العلاقات الجزائرية الفرنسية، وإنما يمس العلاقات بين دول عالم الشمال والجنوب التي لا تزال رهينة ذاكرة استعمارية لم تتم تصفية وتنقية الرواسب والشوائب التي تركتها، لكن الحالة الجزائرية الفرنسية تمثل نموذجا فريدا للتفاعل بين الماضي والحاضر، خاصة أين يتم تسييس موضوع الذاكرة وإستخدامه من طرف النخب الحاكمة في الخطاب السياسي مع تهميش المؤرخين في مثل هكذا مواضيع، إذن فلا بد من إعادة التفكير في هذا الموضوع من خلال وضعه بين أهل الاختصاص، تمهيدا لبناء علاقات أكثر عدلا وصدقا لتحقيق مصالحة حقيقية يكون فيها الماضي مصدرا للعبوة وليس عائقا لبناء المستقبل.

ولمعالجة الموضوع والإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، إرتأينا إلى تقسيم الموضوع إلى المحاور الآتية:

-المحور الأول: الإطار المفاهيمي للذاكرة وتدابير الثقة.

-المحور الثاني: السياق التاريخي والسياسي لقضايا الذاكرة.

-المحور الثالث: مسار تدابير الثقة بين الأمل والخيبة.

-ثم خاتمة نوجز فيها النتائج التي تم التوصل إليها.

أولا: الإطار المفاهيمي للذاكرة و تدابير الثقة

سوف نحاول من خلال هذا المحو ضبط مفهوم الذاكرة وربطها بباقي المفاهيم التي لها علاقة بها.

1. مفهوم الذاكرة:

إن موضوع الذاكرة يختلف تعريفه من تخصص لآخر وذلك لاختلاف الهدف من دراستها، فعلماء التاريخ يعتبرونها مصدرا موثوقا لمعرفة تاريخ الإنسانية، أما علماء الأعصاب فيتركزون على اعتبارها أعصاب أما بالنسبة لعلماء السياسة فهي بالنسبة لهم أساس قيام المجتمع.

سوف نحاول من خلال هذا المحور ضبط مفهوم الذاكرة وربطها بباقي المفاهيم التي لها علاقة بها. الذاكرة هي صيغة المؤنث لفعل ذكر إذكر إذكرك إستدكار، وتعني قدرة النفس على الإحتفاظ بالتجارب السابقة وإستعادتها¹.

إن موضوع الذاكرة يختلف تعريفه من تخصص لآخر وذلك لإختلاف الهدف من دراستها، فعلماء التاريخ يعتبرونها مصدرا موثوقا لمعرفة تاريخ الإنسانية، أما علماء الأعصاب فيتركزون على اعتبارها أعصاب أما بالنسبة لعلماء السياسة فهي بالنسبة لهم أساس قيام المجتمع وتشكل هويته.

لقد ربطت "ماري كلود لافابر **Marie Claude lavabre**" الذاكرة بثلاث براديغمات هي: المقاربة التاريخية لأماكن الذاكرة التي وضعها "بيير نورا **pierre Nora**"، والدراسات السوسيولوجية حول الأطر الإجتماعية للذاكرة التي وضعها "موريس هالبواش **MaoriceHalbwache**"، والأبعاد البسيكولوجية للذاكرة ل "بول ريكو **Paul Ricoeur**"².

وعليه يمكن تعريف الذاكرة على أنها:³

* ((هي القدرة على التمثيل الإنتقائي للماضي بشكل إرادي أو لا إرادي، قصد إعادة بناء هيكله الهوية الفردية والجماعية)). أو * ((هي القدرة التي يتمتع بها الإنسان لإستدعاء الماضي، من أحاسيس ومثيرات عن طريق اللغة والصورة)).

كما يعرفها مؤسس مفهوم الذاكرة الجماعية عالم الاجتماع " موريس هالبواش

MaoriceHalbwache :

* ((هي كل ذكرى تتقاسمها مجموعة من الناس، ويتم إعادة إنتاجها بوعي في شكل إختلافات أو كتب مدرسية أو نصب تذكارية أو خطابات عامة)).⁴

وعليه فالذاكرة هي معنى ينتقل من الماضي إلى الحاضر، ويتشارك فيها مجموعة أفراد تربطهم نفس الروابط الدينية والثقافية، ومن هنا يمكن القول أن الذاكرة لها بعد واسع لأنها تغطي مجموعة متنوعة من المعاني والأحاسيس وهي بداية كل شيء لدى الإنسان، إذا كانت الذاكرة هي بداية كل شيء فإن فقدانها ينذر أيضا بنهاية الطريق مثل فقدان الكلام و فقدان الهوية، بالمختصر الذاكرة هي التي تشكل عمق الإنسان وهي التي تشكل هوية المجتمعات والدول.

إن العلاقة بين الذاكرة الفردية والجماعية معقدة بل وغامضة، تربطنا الذاكرة ارتباطا وثيقا بمجتمعاتنا الأكثر عاطفية وبقية المجتمع، وهي تشكل أساس هويتنا الشخصية وهوية أسرنا والمجموعات التي ننتمي إليها، لذا فإن ما نرويه نحن على أنفسنا في عملية التذكر يتجلى في القضايا الحالية المتعلقة بقصص الذات والانتماءات والعلاقات مع الآخر، لذلك لا وجود للذاكرة خارج السياسة والعلاقات الاجتماعية⁵.

فالذاكرة لها علاقة وطيدة بالهوية فكم من مرة سمعنا أن شعبا بلا ذاكرة هو شعب بدون مستقبل، إذن فالقضية متعلقة بمعرفة من نحن؟ ومن أين أتينا؟ لنعرف إلى أين نحن ذاهبون؟.

الذاكرة هي تفسير حضور غير مؤكد للماضي لا تهدف إلى معرفة هذا الماضي بل إلى بناء هوية سرديّة وتعيد تشكيل نفسها حسب الظروف والاهتمامات وسيرورة المجموعة.

لذا، فإن للذاكرة الجماعية وظيفة إجتماعية، فهي تمنح المجموعة هوية وتماسكا كما أنها تضيف معنى على المجتمع وتوفر بعدا ثقافيا مشتركا وشعورا بالانتماء⁶.

2. مفهوم تدابير بناء الثقة:

إن إدراك جوهر هذا المفهوم يتطلب الإلمام بنقطين أساسيتين: الأولى تتعلق بتقديم البعض من التعريفات التي تناولت مفهوم تدابير بناء الثقة، والثانية تتعلق بأبرز المتغيرات التي أدت إلى بروزه.

أ-تعريف الثقة لغة:

كلمة ثقة من المصدر وثق والتي تعني الإحكام والإتقان، وفي القرآن الكريم وردت في الآية 26 من سورة الفجر " ولا يوثق وثاقه احد"⁷.

كما وردت أيضا في الآية 81 من سورة آل عمران " وإذ أخذ الله ميثاق النبيئين"⁸، وفي كلا الآيتين وردت كلمة الثقة بمعنى العقد والأحكام.

بالنسبة لمعجم " لسان العرب لابن منظور" الثقة مصدر قولك وثق به يثق بالكسر فيهما وثاقه وثقة، ويقال: فلان ثقة، ويجمع على ثقات في جماعة الرجال والنساء والوثاقة مصدر الشيء المحكم"⁹. وفي معجم لاروس " Larousse " الفرنسي وردت كلمة "Confiance" بمعنى مواجهة التحديات بكل ثقة، وهو ذلك الشعور المتبادل بين طرفين بالنسبة لموضوع ما.

ب-شروط تدابير بناء الثقة:

حتى يكتب النجاح لإرساء تدابير بناء الثقة بين الأطراف التي توجد خلافات بينها حول موضوع ما لابد من وجود مجموعة من الشروط الأساسية لذلك ألا وهي¹⁰:

1-التبادلية والتابعية: (Recipocite)

بمعنى أن أي خطوات في اتجاه بناء الثقة يبادر بها طرف أول لابد أن يقابلها الطرف الآخر بخطوة مماثلة قصد تحقيق أمرين مهمين: حسن النية والجدية، وفي العادة يكون شرط التبادلية والتابعية منسقا من طرف ثالث يقوم بدور الوسيط بين الطرفين وهناك حالات يكون الاتصال بين الطرفين مباشرة.

2-التراكمية: (Incrementtql)

المقصود بها أنه مهما كانت خطوات بناء الثقة في بداياتها متواضعة وضعيفة، لكنها لابد أن تكون دافعة لزيادة جو الثقة بين الأطراف، ولا ينبغي لأي طرف أن يتخذ أي إجراء يمحو الثقة التي تم بناؤها أو إستعمال لغة تصعيدية لأن المطلوب هو الابتعاد عن الخطاب التصعيدي حتى يتم بناء الثقة ودفع العملية نحو الأمام.

3-التواصل: (Comunication)

كلما كان التواصل موجودا بين الأطراف كلما كان التأسيس لتدابير بناء الثقة، وإذا كان العكس تحت أي إسم ولأي سبب هو في ذاته دليل على أن فجوة عدم الثقة تزيد وتتضاعف.

4-الاتساق: (Coherence)

بمعنى أن يتولى صياغة تدابير الثقة بين ممثلي الطرفين حتى يتم القضاء على كل احتمالات سوء التواصل أو سوء الفهم أو سوء التقدير للمواضيع المطروحة للنقاش.

5-المصداقية: (Credibilite)

لابد من توفر المصداقية لدى الأطراف المشاركة، لأنه في حالة شك أي طرف أن الطرف الآخر يتعامل بصفة غير جدية وأن الإجراءات التي يتخذها هي مجرد مناورات لربح الوقت فقط، فهذا ما يؤدي إلى إتهابار عملية بناء الثقة في أول مراحلها.

فالغرض من ذكر هذه الشروط ليس السرد فقط، وإنما تبيان مدى توفرها من عدمها في إطار معالجة قضايا الذاكرة بين الجزائر وفرنسا، والتي تهدف إلى جسر الهوة بين الطرفين والتأسيس لجو الحوار والثقة بينهما.

ثانيا: السياق التاريخي والسياسي لقضايا الذاكرة في الجزائر

1. الميراث الاستعماري الاستيطاني في الجزائر:

قبل الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830 ببضع سنوات كانت فرنسا تعيش في عزلة دبلوماسية، سبقها فقدان جل مستعمراتها في أمريكا بالإضافة إلى القيود الكبيرة التي وضعها لها مؤتمر "فيينا" سنة 1815، والتي حدثت من إمكانيات توسعها في أوروبا إذ أصبحت محاصرة بين الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية النمساوية، فمن هذا الحصار بدأت تبحث عن طرق جديدة لتأكيد قوتها، فإتجهت نحو الجنوب حيث تتنافس القوى الأوروبية مع الإمبراطورية العثمانية للسيطرة على البحر الأبيض المتوسط¹¹.

وفي الوقت نفسه كان ملك فرنسا "شارل العاشر Charles 10" يعاني من تندي شعبيته وتراجع مكانته في الداخل الفرنسي، وبغية إستعادة مجده السياسي ومسح عار الدين الذي كان في ذمة فرنسا إتجاه الجزائر والذي طالبت الجزائر بإسترداده، ومع حادثة المروحة التي حدثت في قصر "الداي حسين" بينه وبين القنصل الفرنسي، أين تم إستغلال الحادثة وأمر بالقيام بحملة عسكرية على الجزائر.

وبالفعل بدأت هذه الغزوة الإستعمارية الفرنسية على الجزائر، وفي الخامس من جويلية 1830

سقطت مدينة الجزائر أين سلم "الداي حسين" مفاتيح المدينة إلى الجنرال "دي بورمون" "De Bourmont"، فكان ذلك الحدث المؤسس لبداية الإستعمار الفرنسي للجزائر، ووفقا للرواية الرسمية

الفرنسية فقد قدمت هذه الغزوة على أنها قصيرة وناجحة وحاسمة، غير أن الواقع والشواهد التاريخية تبين عكس ذلك تماما، إذ أن هذه الغزوة كانت طويلة وشاقة وفاشلة في النهاية.

لقد شكل وصول "المارشال بوجو" **Bugeaud** إلى الجزائر منعطفا حاسما في مسار الحرب الإستعمارية على الجزائر، إذ قام بتكثيف العمليات العسكرية وجند ثلث الجيش الفرنسي لخوض المعارك، وقد إستخدم الجيش الفرنسي أبشع أساليب العنف والقسوة لغرض إخضاع الجزائريين والسيطرة على أراضيهم وممتلكاتهم، فلقد شهدت هذه الفترة عمليات تهجير قسري للسكان ومجازر إبادة مثلما حدث مع قبيلة "أولاد رياح" عام 1845، والتي تركت أثرا غائرا في الذاكرة الجماعية الجزائرية.

هذه الوحشية الممنهجة دفعت "أليكسي دوتوفيل" **Alexis de tocqueville** على الرغم من كونه مؤيدا للفكر الإستعماري، إلى أن يكتب في تقريره الأول عن الجزائر عام 1847 مايلي: "إن المجتمع الإسلامي في إفريقيا لم يكن غير متحضر، بل كان يمتلك تحضرا متأخرا وغير كامل، كان يضم في داخله عددا كبيرا من المؤسسات الخيرية، المعنية بتغطية إحتياجات التعليم والفقراء، وقد وضعنا أيدينا على هذه الأوقاف، فحرفنا وجوه صرفها، وقلصنا المؤسسات الخيرية، وتركنا المدارس تنهار وفرقنا المعاهد الدينية حولنا، فإنطفأت الأنوار وتوقف رجال الدين والفقهاء، وبذلك جعلنا المجتمع الإسلامي أكثر بؤسا وإضطرابا وجهلا وبربرية مما كان عليه قبل أن يتعرف علينا"¹².

لقد تلت عملية الغزو الاستعماري مرحلة جديدة تمثلت في الشروع في تنظيم الاستيطان السياسي والاقتصادي، والذي تمثل في مصادرة واسعة للأراضي مما نتج عنه زعزعة لبنية المجتمعات المحلية، وقد أقيمت مستعمرة استيطانية من خلال توطين عشرات الآلاف من الأوربيين خصوصا على السواحل الجزائرية مما أحدث تحولا جذريا في معالم البلاد، وبذلك برزت معالم جزائريتين متناقضتين:

1- جزائر المدن: والتي استقر فيها المستوطنون الأوربيون متخذين نمط الحياة الحديث وفق الثقافة الأوربية.

2- جزائر الأرياف: حيث يعيش أغلبية الجزائريين حياة يطبعها التهميش والفقر والإستبعاد.

لقد كانت الجزائر حالة إستثنائية في المستعمرات الفرنسية إذا تم التعامل مع الجزائر كقطعة من التراب الفرنسي، منذ تاريخ 1848 عندما صدر قرار ضمها رسميا¹³، ومنذ هذا التاريخ توسعت السياسة

الإستيطانية بشكل أعنف قائمة على إقتلاع كل ما له علاقة بهذه الأرض، من بشر وهوية وثقافة ولغة ودين.

إن أهم ما إتسمت به الفترة الإستعمارية في الجزائر هو إقامة بنية إستيطانية لم يسبق لها مثيل في أي بقعة من المعمورة، إذ عملت على إستبعاد الأغلبية من أصحاب الأرض (الجزائريين المسلمين) من التمثيل السياسي وحرمانهم من حقوقهم المدنية، في حين قامت الإدارة الإستعمارية الإستيطانية من تمكين فئة الأقلية الأوروبية (الأقدام السوداء) من السيطرة التامة على الأراضي الخصبة وعلى مؤسسات صنع القرار.

إن الحديث عن الفترة الإستعمارية في الجزائر يدفعنا من حيث لا ندرى إلى الغوص في ذاكرة الأمة الجزائرية، التي عاشت فصولا دموية طبعها الإستعمار الفرنسي بمختلف فنون وأشكال التعذيب والقتل والتهجير القسري للعديد من الجزائريين، على غرار المنفيين إلى كالدونيا الجديدة أو إلى الشام. بالرغم من القمع الذي مارسه الإستعمار الفرنسي بكل أشكاله، إلا أن هذا لم يمنع من بروز مقاومة هذا الطغيان بأشكال مختلفة، حتى وإن كانت التكلفة باهظة جدا خاصة وأن كل الثورات التي قاومت الإستعمار الفرنسي في الجزائر كانت محدودة من حيث الحيز الجغرافي، وهذا هو ربما العامل الأساسي الذي ساعد الإستعمار في وأدها والقضاء عليها من خلال إستعمال كل ثقله في هذه المناطق التي شهدت هذه الثورات.

هذا القصور الذي عرفته الثورات الشعبية تم إستدراكه في ثورة أول نوفمبر 1954، إذ عرفت شموليتها لكل مناطق التراب الوطني، لكن بالمقابل كشف الإستعمار الفرنسي بشاعته من خلال اللجوء إلى وسائل قمع شديدة، شملت إستعمال مختلف أنواع التعذيب وتنفيذ الإعدامات الميدانية، وتهجير السكان قسرا وتنفيذ المجازر الجماعية.

منذ إنتزاع الجزائر لإستقلالها وهي تعمل على إستحضار ما تم إرتكابه من مجازر ومذابح وإنتهاكات، في حق الشعب الجزائري في مختلف المناسبات الوطنية، مع دعوة مستعمر الأمس إلى الإعتراف بما تم إقتراه، إلا أن الدولة الفرنسية بقيت متنكرة لماضيها المخزي بل وصل بها الأمر إلى أنها قامت بسن قانون 23 فيفري 2005 الذي يمجّد الإستعمار، وهذا ما يتناقض مع الأصوات الحرة الفرنسية من مؤرخين ومثقفين ومنظمات المجتمع المدني، والتي كانت تنادي بضرورة الإعتراف بما إقترفته فرنسا في الجزائر أثناء الفترة الإستعمارية، وخاصة أثناء فترة الثورة التحريرية.

2. الذاكرة كأداة للتعبة السياسية في الجزائر:

تلعب الذاكرة التاريخية دورا حاسما في التعبة السياسية في الجزائر، لاسيما فيما يتعلق بالعلاقات الأورو-متوسطية والتوترات مع فرنسا، ففي سياق مرحلة ما بعد الإستعمار تستغل ذاكرة الماضي الإستعماري ليس فقط لإضفاء الشرعية على الهوية الجزائرية، بل أيضا لتعزيز التماسك الإجتماعي في مواجهة التحديات التي تطرحها الحداثة والترابط المتزايد مع أوروبا عموما ومع فرنسا خصوصا، كما إستخدمت الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا ذكريات ونضالات الماضي ضد الإستعمار، لحشد الدعم والحفاظ على سلطتها ضد أي موجة إحتجاجات شعبية داخلية.

إذا لا يقتصر التشابك بين الذاكرة والسياسة في الجزائر على التذكير التاريخي البسيط، بل يولد أيضا ديناميكيات من التنافس ضد النخبة الحاكمة، ولقد رأينا كيف كان جيل الشباب في الحراك الشعبي في 2019 يستخدم الذاكرة الجماعية للمطالبة بالتغيير السياسي، من خلال الشعارات التي تم رفعها على سبيل المثال: ((مكانش الخامسة يا أولاد فرنسا)) أي لا توجد العهدة الخامسة يا أولاد فرنسا، وكذلك شعار ((حنا ولاد بن باديس ماشي ولاد باريس)) أي نحن أبناء بن باديس ولسنا أبناء باريس، فهذه الشعارات توحى على أن الشباب المحتج ينظر الى هذه النخبة الحاكمة على أنها امتداد لفرنسا و ولائهم لها وليس للجزائر.

إلى جانب هذه الشعارات عمل الشباب على إستقطاب بعض الشخصيات الثورية إلى جانبهم مثل المجاهد الراحل "خنصر بورقعة" و "جميلة بوحيرد" و "ظريفة بن مهدي" شقيقة البطل الشهيد "العربي بن مهدي"، لما لهم من رمزية كبيرة في النضال ضد الإستعمار، فوجودهم بجانب شباب الحراك يعني أن هؤلاء الشباب هم من يمثلون الجانب الصحيح من التاريخ، وهم الأجدد على إكمال مسيرة هؤلاء الأبطال وليس من بمسكون بزمام السلطة، وبالتالي أصبح تاريخ النضال ضد الإستعمار حافزا قويا للوحدة الوطنية والطموح في إرساء نظام ديمقراطي حقيقي مصدره هو الإرادة الشعبية، وتكتسب هذه المطالب أهمية خاصة في مشهد سياسي سيتم بإزدياد فجوة إنعدام الثقة في المؤسسات القائمة، حيث تصبح الذاكرة سلاحا إستراتيجيا يمكن من خلاله تحدي من هم في السلطة، وفي نفس الوقت رسالة للنخبة الحاكمة في فرنسا التي كانت ترى في جيل الاستقلال بالجزائر أنه غير مهتم بقضايا الذاكرة وأن من يثير هذا الملف هم

الباقين على قيد الحياة من الأسرة الثورية فقط مثلما عبر عنه وزير الخارجية الفرنسي الأسبق "برنارد كوشنر" **Bernard Kouchner** .

إلى جانب هذا تستخدم السلطة مسألة الذاكرة في إطار العلاقات الخارجية، من خلال إستخدام التاريخ الإستعماري للتأثير على سياسات الهجرة والتجارة مع الجانب الأوروبي، حيث يتم طرح ذاكرة المظالم الإستعمارية التي ارتكبت هنا في الجزائر أثناء الفترة الإستعمارية، لانتقاد السياسات الأوروبية عموما والفرنسية خصوصا عندما يتعلق الأمر بالتقارير الأوروبية حول وضعية حقوق الإنسان بالجزائر، فغالبا ما يتم تذكير الجانب الأوروبي بتاريخه الإستعماري المخزي وأنه ليس الطرف الذي يقدم دروس في مجال إحترام حقوق الإنسان.

لذا لا يمثل الإستخدام السياسي للذاكرة مشكلة محلية فحسب، وإنما يمثل تحديا في بناء علاقات مع الجانب الأوروبي عامة والفرنسي خاصة¹⁴، فالإعتراف بالمظالم التاريخية التي تسبب فيها الإستعمار أمر ضروري لإقامة حوار بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، من خلال دمج الذاكرة في الحوارات الأوروبية المتوسطة وهي القضية التي كانت مغيبة في كل مشاريع الحوار بين ضفتي المتوسط، وعلى الطرف الجزائري إعادة تعريف علاقاته مع أوروبا من خلال المطالبة بالإعتراف والتعويض عن معاناة الماضي الإستعماري، وبالتالي تصبح الذاكرة أداة أساسية ليست فقط لإرساء الهوية الوطنية وتعزيز الشرعية السياسية للنظام، بل أيضا أداة لإقامة شراكات عادلة ومتوازنة مع أوروبا.

3. الذاكرة كأداة للتعبئة السياسية في فرنسا:

مع بداية الألفية الجديدة أخذت قضايا الذاكرة في فرنسا حيزا واسعا للنقاش سواء على مستوى النخبة الحاكمة أو الطبقة السياسية، كما أضحت الذاكرة أداة في صياغة الخطاب العام وفقا للظروف التي تطبع العلاقات مع الجزائر، كما أصبحت في يد السياسيين وخاصة تباري اليمين واليمين المتطرف مستعملين ملفات الذاكرة كأداة لإعادة تشكيل الهوية الوطنية والتميز السياسي من خلال تركيزهم على إبراز معاناة الاقدام السوداء والحركي في برامجهم وحملاتهم الانتخابية، وقد أدى هذا التوجه إلى قطيعة أيديولوجية وجيلية داخل الطيف الفرنسي، حيث أصبحت فكرة إعادة تأهيل الماضي الاستعماري مسارا للتطرف السياسي فيما يتعلق بقضايا الهجرة والهوية الوطنية وظاهرة الاسلاموفوبيا.

لقد شكلت النقاشات الحادة حول قانون 23 فيفري 2005 الممجد للاستعمار وخصوصا مادته الرابعة التي تنص وتدعو إلى تدريس إيجابي للتاريخ الاستعماري- والتي تم الغائها بعد سنة ولكن مفعولها

لازال قائما- فرصة لإظهار القطيعة مع النهج الذي كان يفضل إبعاد الخطابات الحنينية والهوياتية عن الفضاء السياسي الرسمي.

وبذلك أصبح تمجيد "عظمة الماضي" المزعومة ذريعة لتبرير إعادة ترسيخ الهرميات الاجتماعية والثقافية في الواقع المعاصر وسبيلا لتشريع مواقف تميز بين "الفرنسي الأصل" والآخر ذي الأصول المهاجرة.

الخور الثالث: مسار تدابير بناء الثقة بين الأمل والحيبة

لقد أصبح مفهوم الإعراف في العلاقات الدولية يتجاوز البعد الأخلاقي وإنما هو أداة دبلوماسية فاعلة في مجال حل الخلافات ومد جسور بناء الثقة بين الدول ففي العقود الأخيرة شهد العالم عدة أمثلة لهذا النوع من الاعتراف السياسي والتاريخي، مثلما كان لاعتذار ألمانيا عن المجازر والإنتهاكات التي إقترفتها النازية، وكذلك الإعراف الإيطالي لما إقترفته الفاشية في ليبيا، وفي الإعراف الياباني بجرائمه في الحرب العالمية الثانية في حق جيرانه الآسيويين، ونستشف من هذه النماذج أن الإعراف لا يعد فقط تعبير عن ندم أو مسؤولية أخلاقية، بل هو آلية فعالة لجسر الهوة بين الدول وبناء سياسات الثقة وتحقيق العدالة الرمزية، إذ يمكن أن يساهم الإعراف في تفكيك ألغام الماضي المؤلم وتحويل الذاكرة الجماعية إلى جسر للتعايش والإحترام المتبادل، ومع ذلك فإن الإعراف في الحالة الجزائرية يبقى معقدا ولكنه ليس مستحيلا، بل يحتاج إلى مسار واضح منبعه الإرادة السياسية للطرفين الجزائري والفرنسي.

منذ توقيع إتفاقيات إيفيان في 19 مارس 1962 إلى يومنا هذا والعلاقات الجزائرية الفرنسية في شتى الميادين يطبعها المد والجزر، أو كما وصفها الباحث "عبد النور بن عنتر" فهي ليست علاقات ثنائية عادية، كما أنها ليست علاقات إستثنائية بل هي بين المنزلتين، فإرث الماضي جعل العلاقات بين الجزائر وفرنسا معقدة وغير طبيعية وتأثرت بأحداث مهمة مثل حرب الجزائر (1954-1962) التي تركت آثار عميقة في ذاكرة الشعبين، تسببت فترة الصراع هذه في إنقسام شديد بين المجتمعات مع وجود روايات متعارضة لا تزال قائمة إلى يومنا هذا مما أدى إلى عزل الأجيال اللاحقة.

1. مراحل تدابير بناء الثقة بين الجزائر وفرنسا

في هذا السياق، يمكن أن نقسم مسار إرساء تدابير بناء الثقة بين الجزائر وفرنسا إلى مرحلتين:

أ. المرحلة الأولى: مرحلة الصمت والإنكار:

في سياق العلاقات الجزائرية الفرنسية تلعب الذاكرة الجماعية دورا محوريا في فهم الديناميات التاريخية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، التي لا تؤثر على التصورات الجماعية داخل المجتمعين الجزائري والفرنسي فحسب، بل تؤثر أيضا على الطريقة التي يتفاعل بها هذان الأخيران على الساحة الدولية، فمنذ نيل الجزائر إستقلالها في الخامس جويلية 1962 إتجهت فرنسا إلى الإعتماد على سياسة الصمت والتجاهل عما حدث في الجزائر طيلة 132 سنة.

يعتبر الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" **Charles de Gaulle** من بين الرؤساء الفرنسيين الذين يحتلون موقعا مركزيا في الذاكرة المشتركة بين الجزائر وفرنسا، بحكم فترة حكمه (1958-1969) التي شهدت ميلاد الجمهورية الجزائرية خلال هذه الفترة، وكذا في إدراك فرنسا لطبيعة علاقاتها المستقبلية مع مستعمراتها السابقة، في ظل إرث ثقيل لفترة طويلة إمتدت لـ 132 سنة خاصة وأن في فرنسا كان هناك إنقسام بين أنصار الجزائر الفرنسية الذي كان يمثلته تيار اليمين واليمين المتطرف، وبين أنصار إنهاء الإستعمار الذي يمثلته تيار اليسار.

وهنا عمل "ديغول" على بناء ذاكرة رسمية موحدة تخفي الإنقسامات الداخلية التي نتجت عن إستقلال الجزائر، وفي نفس الوقت عمل للحفاظ على النفوذ الفرنسي في الجزائر المستقلة، من خلال مقولاته المشهورة: ((بين الفرنسيين والجزائريين روابط للتاريخ، لا يمكن أن يمحوها))، من خلال هذا التصريح حافظ "ديغول" على علاقة رمزية بين البلدين، والتي مهدت لاحقا لإقامة برامج تعاون في مجالات عديدة منها التعليم والإقتصاد.

وجاء الرئيس " فاليري جيسكار ديستان " **Valéry Giscard d'Estaing** بخطاب أكثر وضوحا من سلفه، إذ عبر عن رغبته في طي صفحة الماضي وبناء علاقات جديدة، لكن هذه الرغبة لم تتجاوز حدود المصالحة الرمزية والتي ترجمها بزيارة رئاسية إلى الجزائر عام 1975، دون الإعتراف القانوني أو المسؤولية التاريخية لبلاده عما تم إقترافه من جرائم في الجزائر أثناء الفترة الإستعمارية.

ب. المرحلة الثانية: خطوات رمزية:

منذ إستقلال الجزائر في الخامس جويلية 1962، تناوب الرؤساء الفرنسيون على إتخاذ مواقف متباعدة تجسد في بعض الأحيان رغبة في التهذئة والإعتراف المعنوي، وأحيانا أخرى مظاهر الإنكار السياسي.

يعتبر تغيير التسمية من "عمليات حفظ النظام" إلى "حرب" تعبيرا عن حقيقة كانت مخفية، وبالتالي هو شكل من أشكال الاعتراف بالحقيقة التاريخية، فالإعتراف بحرب الجزائر سنة 1999 قد أدى إلى تحسين نسبي في العلاقات بين البلدين، وبحسب "شارل جوسلان" **Charles Josselin** "مفوض شؤون التعاون والفرنكوفونية أن هذا الاعتراف كان له أثر إيجابي واضح"¹⁵.

وبحسب "جوسلان" فإن النتائج الإيجابية التي أسفر عنها هذا الاعتراف في سياق العلاقات الجزائرية الفرنسية لا تثير أي شك، ففي نظره مؤشرا حقيقيا على إمكانية التقارب وبناء الثقة بين الطرفين، وتعتبر خطوة رمزية ذات أبعاد نفسية وسياسية هامة نحو تسوية قضايا الذاكرة المشتركة.

إنطلاقا من هذا الواقع الجديد أي بعد الاعتراف الرسمي بحرب الجزائر، قام الرئيس الجزائري الراحل "عبد العزيز بوتفليقة" بزيارة رسمية إلى فرنسا في شهر جويلية 2000، أين أبدى فيها إستعداده لطى صفحة الماضي ورغبته في بناء علاقات متميزة، على شرط أن تكون فرنسا قادرة على التخلص من دينها الأخلاقي تجاه الشعب الجزائري.

لذا فإن إعتراف فرنسا الرسمي بحرب الجزائر فهي بذلك فتحت صفحة جديدة تجاه الماضي المشترك، ولهذا التحول أن يمنح دفعة جديدة وقوية لتنشيط العلاقات الثنائية بين البلدين، لو توفرت الإرادة السياسية الصادقة ولكن ما حدث أن فرنسا بقيت متشبثة ووفية لتقاليدها، من خلال التأرجح بين الاعتراف الأخلاقي الذي يخاطب العاطفة وبين الإنكار السياسي الذي يحافظ على مصالح وصورة الدولة الفرنسية خارجيا، وهذا ما جعل ملف الذاكرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية محورا دائما للتجاذب بين الأخلاق والبراغماتية.

إن من بين الخطوات الرمزية التي تؤسس لإجراءات بناء الثقة بين الجزائر وفرنسا فيما يخص الذاكرة، هو التطور المحتشم في مواقف الرؤساء الفرنسيين إبتداء من "جاك شيراك" و "ساركوزي" ومرورا "بهولاند" وإنتهاءا "بماكرون".

لكن هذا التطور في الخطاب لم يرقى إلى مستوى الاعتراف بما إقترفته فرنسا في حق الجزائريين، وإنما عبارة عن كلام مرتبط إما مواعيد إنتخابية غرضها هو كسب أصوات الناخبين من الجالية الجزائرية مزدوجي الجنسية، أو أثناء زيارة رسمية للجزائر غرضها هو الحصول على أكبر عدد من الصفقات والإمتيازات لصالح الشركات الفرنسية العاملة هنا بالجزائر.

إذا أردنا أن نقوم بتحليل أهم ما ورد في خطاب "جاك شيراك" أثناء زيارته للجزائر في سنة 2001، إذ قال: ((أن الإستعمار غير عادل في جوهره))، فهذا التصريح أمر إيجابي لأنه أول رئيس فرنسي يصرح بمثل هذا الكلام، وبالتالي يعتبر خطوة رمزية جيدة في إتجاه جسر الهوة بين فرنسا والجزائر لكن بين القول والفعل أمر آخر، ففي أقل من خمسة سنوات من هذا التصريح وفي عهدة تم إعتقاد قانون 23 فيفري 2005 الممجد للإستعمار والذي يعتبر هذا الأخير على أنه فعل حضاري، فمع سن وتشريع هذا القانون الممجد للإستعمار يمكن لنا القول أنه لا توجد إرادة سياسة حقيقية لمعالجة قضايا الذاكرة.

برحيل الرئيس الفرنسي شيراك عن الحكم ستزداد حجم الفجوة في موضوع الذاكرة مع خلفه "نيكولا ساركوزي" "Nicolas Sarkozy" فنظرته للعلاقة مع الجزائر هي اقتصادية بحتة وبحسبه أن التركيز يجب أن يكون على الحاضر وعلى ما يمكن لهذا الأخير أن يقدمه للمستقبل وأثناء زيارته للجزائر في 2007 صرح أن الإستعمار ظالم بطبيعته لكنه في نفس الوقت رفض الإعتذار بحجة أنه لا يمكن أن يعتذر الأبناء عما فعله الآباء في الماضي، وبالنسبة إليه فإن الماضي لا يجب أن يكون سببا في الجمود أو العرقلة، كما أكد أن المجتمعين الجزائري والفرنسي يمتلك كل منهما مقومات ومزايا كفيلة بتجاوز خلافات الماضي، وأن عليهما النظر سويا نحو المستقبل، وبذلك عمل ساركوزي على الفصل بين الإدانة الأخلاقية للنظام الاستعماري من جهة ومن الجانب الآخر رفض تحمل الاعتراف السياسي الرسمي للدولة الفرنسية متحججا بأن الهدف الرئيسي هو العمل على تجاوز الماضي لا إعادة فتح جراحه.

هذا الموقف الصادر عن "ساركوزي" كان له صدى لدى الطرف الجزائري الذي شعر بخيبة أمل من هذا الموقف الفرنسي الرسمي والذي اعتبر تهربا من المسؤولية التاريخية والأخلاقية لفرنسا تجاه ماضيها الاستعماري في الجزائر، ومع تركيز "ساركوزي" على الملف الاقتصادي فقط في توطيد العلاقات بين البلدين، ثم بالنسبة إليه لا يوجد جانب سلبي فقط للاستعمار بل هناك أيضا جانب إيجابي وهذا الموقف هو إقرار واضح عن دعمه لما ورد في قانون 23 فيفري 2005 الممجد للاستعمار، والأكثر من ذلك فإن الاعتراف يعد في نظره توبة وهذا المصطلح ديني وليس له صلة بمفهوم العلاقات بين الدول، فباستبعاده الإعتذار فيما يخص قضايا الذاكرة يكون ساركوزي قد ساهم في توسيع فجوة انعدام الثقة بين الطرفين، وفي هذا السياق عبر الرئيس الجزائري الراحل "عبد العزيز بوتفليقة" عن خيبة أمله من موقف ساركوزي من الحقبة الاستعمارية بقوله: "إننا لا نطلب من فرنسا توبة ولا إنكسارا، بل نطلب منها أن تتصرف كدولة عظيمة، تواجه تاريخها بشجاعة، وتعترف بما قامت به من جرائم بإسم التمدين والحضارة."

بالرغم من هذه الليونة في الموقف الجزائري الصادر عن أعلى هرم السلطة في الجزائر تجاه موقف ساركوزي إلا أن هذا لم يدفع بأي تقدم في الملف، هذا ما يؤكد أن العلاقات الخارجية بين البلدين مرتبطة أساسا بقضايا الذاكرة، وفعلا عشية الزيارة الرسمية التي كان من المقرر أن يقوم بها الرئيس ساركوزي في شهر ديسمبر 2007 وقع حادث دبلوماسي نتج عن تصريحات وزير المجاهدين آنذاك محمد الشريف عباس لجريدة الخبر والتي أشار فيها إلى الأصول اليهودية للرئيس الفرنسي مع إبداء شكوكه في صدق سياسة ساركوزي تجاه الجزائر، وكاد هذا التصريح أن يلغي هذه الزيارة الرئاسية لولا الاتصال الهاتفي الذي جرى بين "بوتفليقة وساركوزي" أين طمأن الرئيس الجزائري الرئيس الفرنسي بشأن موقف الجزائر وأكد له أنه سيستقبل كصديق والأكثر من ذلك فقد تم استبعاد هذا الوزير الذي أثار زوبعة بسبب هذا التصريح من الوفد الجزائري المستقبل لساركوزي.

أما بالنسبة لفرنسيوا هولندا "**François Holland**" فكانت مواقفه أكثر ليونة مقارنة بسلفه ساركوزي، ففي تصريحه أمام البرلمان الجزائري فقد اعترف بأن الإستعمار كان وحشيا وظالما، مشددا على أن واجب الحقيقة هو الذي يجب أن يسود فيما يتعلق بالعنف والظلم والمجازر التي عرفتتها الفترة الإستعمارية، وقد أشار إلى مجازر الثامن من ماي 1945 نوع من الحسرة إذ قال: ((في الثامن من ماي 1945، حين إنتصر العالم على الوحشية، نسيت فرنسا قدمها الكونية)).

كما طالب بفتح الأرشيف الذي يخص الفترة الإستعمارية لتوثيق وكتابة الماضي المشترك، وبالرغم من هذا التطور في الموقف الفرنسي إلا أنه لم يذهب بعيدا في مسألة الاعتذار، وإنما عمل على محاولة تهدئة الجراح التاريخية مع الجزائر فقط.

لنرجع على ما قام به "إيمانويل ماكرون" "**Emmanuel Macron**"، فيما يتعلق بقضايا الذاكرة ففي فترة الحملة الإنتخابية قام بتصريحات جد متقدمة، مخاطرا بإغضاب أطراف الطبقة السياسية الفرنسية من اليمين كما اليسار، وكان المرشح "ماكرون" يصرح آنذاك: ((أضن أنه غير مقبول تمجيد الإستعمار ... ولقد أدنت دائما الإستعمار كفعل همجي، إن الإستعمار جزء من التاريخ الفرنسي، إنه جريمة ضد الإنسانية))¹⁶.

وقد ذهب أبعد من ذلك وتحدث عن الاعتذار الذي يجب تقديمه للجزائريين، وهي خطوة طالما كانت محل رفض من الساسة الفرنسيين، فهذا الموقف الصادر عن "ماكرون" كان محل ترحيب من طرف

السلطات الجزائرية فبين "ماكرون" المترشح و"ماكرون" الرئيس، تتغير المولقف ويسقط القناع ويظهر الوجه الحقيقي للرئيس الذي لم يحدد عن مواقف سابقه في قصر "الإليزي"، وجاء التصريح الجديد الذي قال فيه: ((نعم في الجزائر هناك تعذيب، ولكن كان هناك أيضا نشوء دولة، وثروات وطبقات متوسطة تلك هي حقيقة الإستعمار، كان هناك عناصر من التمدن وعناصر من البربرية))¹⁷.

والأكثر من ذلك ذهب في تصريحات إستفزازية ينكر فيها وجود أمة جزائرية قبل الإستعمار الفرنسي للجزائر، وأن هذا الأخير هو من أوجد هذه الأمة، فهذا التقلب في التصريحات أثار الشك في الجزائر حول النوايا الحقيقية للرئيس الفرنسي تجاه الجزائر، وقد أثبت الزمن أن هذا الرئيس ينظر إلى الجزائر نظرة إستعلائية مثل سابقه، ولا يريد أن تكون هناك مصالح حقيقية بين البلدين فعوض كسر الهوة التي أحدثتها ملفات الذاكرة زادت في عهده الفجوة إتساعا، مما عمق من إنعدام الثقة وتراجع العلاقات في العديد من الملفات.

فكرة اللجان المختلطة: بدأت ملامح ظهور اللجان المشتركة بين الجزائر و فرنسا من خلال ، مع السنوات الأولى لإستقلال الجزائر في إطار المساعي والجهود الرسمية بين الجزائر وفرنسا، لغرض العمل على تفكيك ألغام الذكريات المؤلمة للفترة الاستعمارية عامة و لفترة الكفاح المسلح (1954-1962) خاصة. فالمهمة الأساسية التي تسعى إليها هذه اللجان المختلطة هي جمع الروايات التاريخية المختلفة وتوثيقها، ومن ثم تقديم توصيات تهدف إلى تحقيق المصالحة والتفاهم بين الطرفين، لكن هذا الأمر ليس باليسير في ظل الاختلافات الجوهرية في الرؤية التاريخية لمختلف الأحداث.

تعد فكرة إنشاء اللجنة المختلطة للمؤرخين الجزائريين والفرنسيين فكرة مهمة، وهي تهدف إلى معالجة قضايا الذاكرة التي أفرزتها الفترة الإستعمارية، وذلك بغرض الوصول إلى مصالحة حقيقية بين الطرفين، ففي 22 أوت 2022 وأثناء زيارة ماكرون إلى الجزائر تم الإعلان عن إتفاق تعاون في معالجة قضايا الذاكرة.

طيلة الفترة الإستعمارية (1830-1962)، وذلك خلال تشكيل لجنة من عشرة مؤرخين مناصفة بين الجزائر وفرنسا، فمن الجانب الفرنسي أسندت رئاسة اللجنة إلى المؤرخ الفرنسي "بنجامين ستورا Benjamin Stora" ويعد من المؤرخين المهتمين بتاريخ الحقبة الإستعمارية وبالأخص مرحلة حرب الإستقلال (1954-1962)، فيها أسندت رئاسة اللجنة من الجانب الجزائري إلى "عبد المجيد شيخي"، والذي كان يشغل منصب مستشار لرئيس الجمهورية والذي تم إستبداله بالمؤرخ "الحسن زغدي".

على الرغم من أن هدف هذه اللجنة المختلطة هو العمل على تقديم حلول واقعية وموضوعية لمختلف قضايا الذاكرة العالقة بين البلدين، إلا أن المتصفح للتقرير الذي أصدرته اللجنة من الجانب الفرنسي أنه يركز على معالجة جزئية صغيرة جدا، مثل الإعتراف بمسؤولية فرنسا بإغتيال المحامي "علي منجل" وكذلك إغتيال "موريس أودان **Maurice Audin**"، مقارنة بحجم الملفات التي يوجد فيها تباين كبير بين الطرفين.

فهذا التقرير الذي قدمه "ستورا"¹⁸ يغلب عليه الطابع السياسي ويفتقر إلى المعالجة التاريخية المرجوة لهذا الملف الشائك، وحتى التوصيات التي بادر بها في هذا التقرير لا تعدو سوى محاولة لمعالجة إنشغالات أطراف فرنسية لها علاقة بالذاكرة، وليس تفكيك ألغام الذاكرة الموجودة بين الجزائر وفرنسا والتي تحول دون إرساء ثقة بين الطرفين، مما يعيق سبل تصالح الذاكرتين الجزائرية والفرنسية، كما أن التقرير يتجاهل الفاعل الأساسي في هذا الملف، ألا وهو الطرف الجزائري الذي تم تغييبه في هذا الملف المعقد والشائك.

2. معوقات بناء الثقة في اطار الذاكرة:

يعد إستحضار الماضي في العلاقات الجزائرية الفرنسية قضية روتينية جعل من ملف الذاكرة عنصرا جوهريا في السياسة الخارجية للبلدين، إذ يتم طرح الملف في كل مناسبة رمزية وفي كل زيارة رسمية، كما يتم إستخدامه كورقة ضغط أو مهادنة بحسب منسوب الإستقرار والتوتر في العلاقات بين البلدين، فأحيانا يتم الحديث عن رغبة البلدين في المضي قدما في طي صفحات هذا الملف وتارة أخرى يتم تبادل التهم من الجانبين، إذ ما تزال النخبة الحاكمة في الجزائر ترى في الموقف الفرنسي نوعا من الهروب نحو الأمام في تحمل المسؤولية التاريخية عما اقترفته في حق الجزائريين أثناء الفترة الاستعمارية، بينما تعتبر فرنسا أن النظام السياسي في الجزائر يوظف قضايا الذاكرة لأغراض سياسية هدفها تعزيز الشرعية السياسية له.

من الواضح جدا أن مسألة الذاكرة تشكل أهم المحركات الخفية للسياسة الخارجية للدول، ففي الحالة الجزائرية الفرنسية تعتبر الذاكرة مجالا للتوتر والحوار في آن واحد، فهي تعيد ربط الحاضر بالماضي، وتؤثر على التصورات والخطابات الرسمية كما تساهم في تشكيل تصور كل دولة للأخرى.

فالسياسة الخارجية لفرنسا، تتأرجح بين رغبة التقارب السياسي والاقتصادي وبين التخوف من الإعتراف الكلي بالمسؤولية التاريخية عن الفترة الاستعمارية والتي قد تفتح باب المطالب المادية والمعنوية من الجانب الجزائري، أما السياسة الخارجية الجزائرية فتتخذ من الذاكرة كأداة لتفعيل الحوار الثنائي مع

الجانِب الفرنسي، وذلك بإستخدام مفهومِ الإعتراف والعدالة التاريخية، فالمطالب الجزائرية بالإعتراف بالجرائم الإستعمارية الهدف منها هو إعادة تعريف العلاقة الغير متكافئة مع فرنسا، من خلال إعادة بناء شروط الحوار على أساس الندية والإحترام المتبادل.

ومن جهة أخرى تدرك فرنسا أن المعالجة الحذرة للميراث الإستعماري تساهم في تحسين صورتها على المستوى الدولي وتفادي بروز صراعات الهوية الداخلية التي تتصل بالمواطنين الفرنسيين من أصول الجاليات المهاجرة وبالأخص الجالية الجزائرية، ومن ثم تصبح مسألة الذاكرة ليست فقط مراجعة للتاريخ بل أداة دبلوماسية تخدم المصالح الإستراتيجية لكلا البلدين، فالإعتراف وإن كان له دلالة رمزية إلا أنه يعتبر جزء من رأس المال السياسي الذي يستطيع أن يسهل التقارب ويعيد بناء الثقة المفقودة بين الطرفين الجزائري والفرنسي.

إن غياب معالجة تاريخية صريحة لترسبات الماضي حال دون بناء مد جسور ثقة مستدامة بين الطرفين فمن المؤكد أن هناك معوقات تحول دون ذلك سواء بالنسبة لفرنسا أو الجزائر، ومن بين هذه المعوقات نذكر ما يلي:

1- الضغوط الداخلية: تلك الضغوط التي تمارسها جمعيات الأقدام السوداء وكذلك جمعيات الحركي على أي جهة فرنسية رسمية تحاول المضي قدما في تبني خطاب أو سياسات ترمي إلى تبني خطاب الاعتراف والاعتذار تجاه الجزائر.

2- هشاشة النسيج المجتمعي: هناك تخوف لدى النخبة الحاكمة في فرنسا أن يؤدي الإعتراف بالجرائم التي إقترفتها في الجزائر، إلى تمزق نسيجها المجتمعي خاصة بين تيار الجزائر الفرنسية والجالية الجزائرية الموجودة بفرنسا وخاصة مزدوجي الجنسية.

3- التخوف من التبعات القانونية: الإعتراف بالجرائم التي تم إقترفها في حق الجزائريين قد يفتح المجال أمام السلطات الجزائرية أو من جانب الضحايا كأفراد مستقلين ومن ذوي الضحايا للمطالبة بالتعويض وقد يمتد الأمر إلى باقي المستعمرات الفرنسية للسير على هذا النهج، وبالتالي دخول فرنسا في نفق الإعذارات التي لا نهاية لها.

4- إستمرار وجود مورث تاريخي ثقيل مرتبط بفترة الإستعمار وحرب الإستقلال، التي خلفت آثار عميقة في ذاكرة الطرفين، مما يجعل التعاطي معها معقدا وحساسا.

- 5-التناقض في الروايات التاريخية بين الطرفين، حيث ترى الجزائر في حرب الإستقلال كفاحا مشروعاً للإستقلال، بينما تميل الرواية الرسمية الفرنسية إلى تصويرها كعملية حفظ للنظام، وهذا خلاف في التفسير ينعكس على العلاقات السياسية والإجتماعية ويعرقل بناء الثقة.
- 6-قضايا الإعتراف بالجرائم والمظالم التي ارتكبت خلال الحقبة الاستعمارية، حيث يشكل إنكار هذه الاعترافات من جانب البعض عائقاً أمام حوار صادق وتقدم نحو المصالحة.
- 7-تأثير السياسة والمصالح الحالية التي قد تعرقل إنفتاح الطرفين الكامل على تجاوز الماضي، بما في ذلك تأثير الأحزاب السياسية المختلفة داخل فرنسا التي قد تتبنى مواقف إنكارية.
- 8-الترسانة القانونية الفرنسية تحول دون تسوية العديد من الملفات على غرار ملف الأرشفة، وكذا قطع تاريخية رمزية للشخصيات الجزائرية مثل "الأمير عبد القادر".

الخاتمة

مما سبق ذكره يتضح لنا وبعد مرور أكثر من ثلاثة وستون سنة من فك الرابطة الإستعمارية بين الجزائر وفرنسا من خلال إنتزاع الجزائر إستقلالها بتكلفة باهضة متمثلة في تضحيات مليون ونصف شهيد، إلا أن العلاقات بين البلدين لم تتخلص بعد من إرثها الإستعماري ولم تتحرر بعد تحرراً كاملاً من ترسبات ومخلفات الماضي، وبذلك تظل مسألة الذاكرة تلعب دوراً محورياً في العلاقات الجزائرية الفرنسية، وأن إستمرار الخلافات ذات البعد الذاكراتي سيؤدي إلى جعل العلاقات بين ضفتي المتوسط هشة وغير مستقرة أمام ماضي مملوء بالحقد والكراهية، كما أن هذا الماضي يظل حاضراً بكل ثقله في صنع القرار السياسي لدى النخبة الحاكمة في الدولتين.

فالواقع المعاش يثبت أن دور الذاكرة لا يمكن تجاوزه ولا إنكاره في تشكيل المواقف السياسية في البلدين تجاه بعضهم البعض، وعلى الرغم من بعض الخطوات التي طبعت قضايا الذاكرة في بعض جزئياتها إلا أن الريبة والشك لا زالت هي السمة التي تطبع العلاقات بين البلدين، وعليه فإن معالجة المسائل المرتبطة بقضايا الذاكرة بين الجزائر وفرنسا، تعد عاملاً جوهرياً في تعزيز بناء الثقة بين الطرفين، وعليه، فإن الطرفين بحاجة إلى حوار بناء ومتواصل يدمج الاعتراف بالذاكرة الجماعية، وتعدد الرؤى لإعادة بناء الثقة تدريجياً. بالتالي، المصالحة المتقطعة تعبر عن حقيقة أن المصالحة بين الجزائر وفرنسا ليست سهلة، وتحتاج إلى تجاوز الموروثات السلبية عبر إعتراف متبادل وصريح بالماضي، مع سياسة نية حسنة وأطر تفاهم مشتركة

تهدف إلى بناء مستقبل مشترك مستدام، ولن تتحقق وتنجح هذه الخطوة إلا بتبني مقاربة تصالحية بين البلدين عنوانها يبدأ بالإعتراف ثم الاعتذار، وأخيرا التعويض عما إقترفه الإستعمار الفرنسي طيلة مائة وإثنا وثلاثون سنة في الجزائر.

الهوامش:

¹ معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي.

² Michel de waele, stephanmartens, Mémoire et oubli, controverses de la Rome antique à nos jours, Presses Universitaires du septentrion, 2015, p 33.

³ سليم حميداني، الهوية والتماصك السياسي من منطق الذاكرة: قراءة في طرح التاريخ الإيجابي، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول سياسات الذاكرة في العلاقات الدولية، 2023/11/25، جامعة قلمة، ص 05.

⁴ Krystof Kozák, « Collective Memory in transatlantic relations: in search for the ties that bind », AUC studiateritorialia 15, no 1-2 (2015), P 66.

⁵ Winter (J.M), Sivan(E), war and remembrance in the twentieth century, Cambridge university press, 2005, P 40.

⁶ Alon Confino, collective memory and cultural history: problems of methods, American historical review, Oxford University Press, 1997, P 1388.

⁷ القرآن الكريم، سورة الفجر الآية 26.

⁸ القرآن الكريم، سورة آل عمران الآية 81.

⁹ ابن منظور، 2003، لسان العرب، الطبعة 1، دار الحديث القاهرة، ص 212.

¹⁰ Mohammed El Sayed Selim. 2012. confidences building measures in middle eastern conflicts: an Egyptian perspective : <http://sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/01/Mohammed-El-Sayed.pdf>.

¹¹ Alice L. conklin, Mission to civilize, the republican idea of empire in France and west Africa 1895-1930, Stanford calif, Stanford university press, 2000, P 33.

¹² Benjamin stora, Histoire de l'Algérie coloniale, 1830-1954, édition la découverte, Paris, 1994, P 28.

¹³ Todd Shepard. (2006). the invention of decolonization : the algerian war and the remaking of France, Cornell University Press, London, 2006, p 26.

16- Yahia Zoubir, Macron et l'Algérie : l'amorce d'une véritable réconciliation, les cahiers de l'orient 2017/4 N°128, P 40.

¹⁴ Rosita di peri, Federico Donelli, (Re) configuration of the Eure-Méditerrananean space after the 2011 Arab uprisings : borders, politics and identity, De Europa, Vol.4, No1, 2021, p 08.

¹⁵ Rosoux Valérie-Barbara, les usages de la mémoire dans les relations international, Bruxelles, Emille Bruylant, 2001, P 147.

¹⁶ Yahia Zoubir, Macron et l'Algérie : l'amorce d'une véritable réconciliation, les cahiers de l'orient 2017/4 N°128, P 40.

¹⁷ Ibid, P.40.

¹⁸ Benjamin Stora, Rapport, les questions mémorielles portant sur la colonisation et la guerre d'Algérie, obtenu a partir du site:

elysee.fr/admin/upload/default/0001/09/0586b6b0ef1c2fc2540589c6d56a1e63a65d97c.pdf. le 20/09/2025.